شدد على ضرورة الاتفاق بين البلدين على منح حصة بغداد عادلة من المياه

رئيس العراق: لا يمكن إرساء علاقات طبيعية مع تركيا بسبب خروقاتها

وفاة مشجع وإصابة 60 بتدافع قبيل نهائي «خليجي 25»

مقتل 4 عراقيين وإصابة آخر بإطلاق نار في تركيا

عواصم - «وكالات»: قال الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد إن خرق تركيا لحدود بلاده يحرج حكومتي بغداد وأربيل، مؤكداً أن وجودها على أراضي العراق «مرفوض».

وأضاف رشيد في مقابلة نشرتها شبكة رووداو الإعلامية أمس الأول الأربعاء: «موقف تركيا من اجتياح الأراضي العراقية بجيشها أو طيرانها يحرج حكومة العراق وحكومة الإقليم».

وأضاف: «لا يمكن أن تكون علاقاتنا طبيعية وأن يتم في نفس الوقت خرق حدودنا.. هذا مرفوض من الشعب الكردي ومن شعب العراق ومن حكومة الإقليم وحكومة العراق».

وقد أكد رشيد أن «العراق وإقليم كردستان يعارضان الانتهاكات التركية والإيرانية»، مضيفاً: «نصحنا تركيا بوضع حد لانتهاكاتها».

وتطرق الرئيس العراقي أيضاً إلى قضية المياه بين العراق وتركيا، حيث أكد على ضرورة التوصل إلى اتفاق مع تركيا بشأن «حصة عادلة» من المياه للعراق. وأكد أن بغداد أبلغت أنقرة أن «خفض الحصة المائية من جانب تركيا سبب مشاكل للزراعة في العراق».

وفي ما يتعلّق بالعلاقات بين بغداد وأربيل، قال إن «علاقات العراق وإقليم كردستان تتوطد يوماً بعد، لكن قسماً من مشاكل أربيل مع بغداد لن يحل بسرعة»، معرباً عن تفاؤله بحل مشاكل العراق وإقليم كردستان.

كما لفت رشيد إلى أن «الحكومة الاتحادية أيضاً تريد التعجيل بالمصادقة على الموازنة»، موضحاً أن «عدم المصادقة على الموازنة خلق عشرات المشاكل».

من جانب أخر بحث رئيس كوريا الجنوبية يون سوك يول مع نظيره العراقي عبد اللطيف جمال رشيد، أمس الخميس، العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها.

جاء ذلك على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس السويسرية، وفق بيان أصدرته الرئاسة العراقية أمس الخميس، نشرته وكالة الأنباء العراقية الرسمية.

وذكر البيان أنه «جرى خلال اللقاء بحث العلاقات بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها في المجالات التجارية والاستثمارية، إضافة إلى التطورات الراهنة على الساحة الدولية».

الرئيس العراقي عبد اللطيف رشيد

ونقل البيان عن رشيد تشديده على «أهمية العلاقات بين العراق وكوريا الجنوبية، وضرورة إدامة التنسيق والتشاور بين البلدين حيال مختلف القضايا».

وأشار الرئيس العراقي إلى «التعاون في المجالات الخدمية والبنى التحتية وبما يخدم مصالح البلدين المشتركة».

من جانبه، أعرب الرئيس الكوري بحسب البيان عن «ارتياحه لدور العراق الهام في المنطقة»، مؤكداً «وقوف بلاده الداعم لجهود العراقيين في ترسيخ الاستقرار والأمان».

والاثنين انطلق في مدينة دافوس السويسرية، الاجتماع السنوي 53 للمنتدى الاقتصادي العالمي، بحضور عدد من الشخصيات البارزة التي تشكل السياسة العالمية وعالم الأعمال.

من جهة أخرى توفي مشجع وأصيب 60 آخرون، أمس الخميس، إثر تدافع بمحيط ملعب بمدينة البصرة يستضيف اليوم نهائي بطولة «كأس الخليج» بين العراق وسلطنة عمان.

جاء ذلك وفق ما نقلته وكالة الأنباء العراقية نقلا عن مصدر طبي لم تسمه، وسط تأكيدات رسمية بإمكانية إلغاء المباراة ونقلها إلى دولة محايدة.

وأفاد المصدر بـ«تسجيل حالة وفاة و60 إصابة بين المشجعين نتيجة التدافع بمحيط ملعب جذع النخلة في محافظة البصرة (جنوب العراق)»، مؤكدا وجود «حالات حرجة بين المصابين».

وتشهد المدينة الرياضية في البصرة الخميس، إقامة مباراة منتخب العراق أمام نظيره العماني في نهائي بطولة كأس الخليج بنسختها الخامسة والعشرين.

وتداول مغردون بمنصة تويتر مقاطع فيديو تشير لحشود بالآلاف خارج ملعب المباراة وتدافع وتسلق أسوار الملعب وتدخل أمني لفض تلك المحاولات.

وأفادت وكالة الأنباء العراقية، بأن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني «وصل البصرة الخميس وعقد اجتماعاً عاجلاً مع عدد من الوزراء ومحافظ البصرة أسعد العيداني، للوقوف على التحضيرات الخاصة بنهائي خليجي 25».

وقبل الاجتماع وجه السوداني رسالة عبر تويتر للمشجعين دعاهم فيها إلى «ضرورة الحرص واستكمال الروح الوطنية العالية لإظهار نهائي بطولة خليجي بأجمل وجه».

بدوره، أعرب العيداني في تصريحات متلفزة عن «أسفه» لما حدث، مؤكدا أن «الحشود على بوابات الملعب أعدادها كبيرة».

وأوضح أن «اتحاد كأس الخليج العربي أبلغنا أنه في حال استمرار التدافع يمكن أن ننقل المباراة النهائية إلى دولة محايدة».

ووجهت وزارة الداخلية العراقية، أمس الخميس، نداء لجماهير نهائي بطولة خليجي 25، «بعدم التوجه إلى الملعب ما لم يكن لديكم تذاكر خاصة بالمباراة».

وأضافت الداخلية في بيان أن «أعداد الجماهير كبيرة جداً، ولا نريد أن تكون هنالك حالات اختناق، ويكون الضغط بشكل مضاعف على القوات الأمنية».

وانطلقت البطولة بالبصرة في 6 يناير بمشاركة 8 منتخبات هي العراق وقطر والسعودية والكويت وعمان والبحرين والامارات واليمن.

والإثنين، وصل منتخب عمان إلى النهائي بعد تغلبه على نظيره البحريني بهدف قاتل فيما تمكن صاحب الأرض المنتخب العراقي من الفوز على «العنابي» القطري بهدفين لواحد.

وقبل المباراتين أعلنت السلطات العراقية الإثنين، مصرع 7 مشجعين رياضيين وإصابة 30 في حادث مروري، بينما كانوا متوجهين لحضور مباراتي نصف النهائي.

من جهة أخرى أعلنت وزارة الخارجية العراقية، أمس الخميس، عن وفاة 4 عراقيين وإصابة آخر إثر حادث إطلاق نار في تركيا.

وقال المتحدث باسم الخارجية أحمد الصحاف إن سفارة العراق في أنقرة، وبالتنسيق مع القنصلية العامة في غازي عنتاب، تتابع حادث إطلاق نار على عجلة تقل مواطنين عراقيين، على طريق نصيبين- ماردين، وفق وكالة الأنباء العراقية «واع».

كما أكد متابعة الحادث وباهتمام بالغ مع الجانب التركي وعبر السلطات المعنية، للوقوف على دوافع وتفاصيل هذا الحادث.

من جانبه دان رئيس حكومة إقليم كردستان، مسرور بارزاني، أمس الخميس، حادثة قتل مواطنين من محافظة دهوك على يد مسلحين في تركيا.

وقال في تدوينة نقلتها وسائل إعلام عراقية إن «4 أشخاص (من عائلة واحدة) قتلوا وجرح واحد في هجوم على مواطنين أكراد الليلة الماضية على طريق نصيبين بمحافظة مردين في تركيا».

كما دعا الحكومة التركية إلى «توضيح أسباب هذه الجريمة في أقرب وقت ممكن ومحاكمة المجرمين».

إلى ذلك كشفت مصادر طبية في مشفى نصيبين التركية لوسائل إعلام كردية أن «جميع من كانوا في السيارة المستهدفة بالهجوم المسلح على طريق المدينة أصيبوا بطلقات في الرأس».

الفلسطيني ماهر يونس يتحرر من سجون الاحتلال بعد 40 عاما من الأسر

عباس يستعد بمجموعة من الإجراءات ردا على التصعيد الإسرائيلي

عواصم - «وكالات»: أعلن مسؤول فلسطيني، أمس الخميس، أن الرئيس محمود عباس سيبلغ الإدارة الأمريكية بأن القيادة الفلسطينية تدرس اتخاذ جملة من الإجراءات رداً على التصعيد الإسرائيلي.

وقال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حسين الشيخ، للإذاعة الفلسطينية الرسمية: إن «عباس سيجتمع ظهر اليوم مع مستشار الأمن القومي الأمريكي جاك سوليفان في مقر الرئاسة بمدينة رام الله»، موضحاً أنه «سيكون هناك موقف واضح وجدي للتأكيد على مطالبة الإدارة الأمريكية ببذل كافة الجهود لتنفيذ القرارات الدولية، ولجم الاحتلال عن جرائمه وفاشيته بحق شعبنا، وأن تأخذ دورها بشكل جدي وليس من خلال التصريحات».

واعتبر أن «التصعيد الإسرائيلي المتواصل بحق أبناء شعبنا، والذي أسفر منذ بداية العام عن استشهاد 17 فلسطينياً، يتطلب مواقف عربية ودولية أكثر حدة ووضوحاً لوقف هذه الجرائم، وأضاف أن «استباحة المدن والقرى والمخيمات والمسجد الأقصى ودماء شعبنا، تستدعي وكما طالب الرئيس عباس أكثر من مرة بضرورة توفير الحماية الدولية لشعبنا، والوقوف بجدية أمام مسلسل التصعيد والإجرام المتواصل، ومواجهة هذه الحكومة الفاشية التي لا تعترف بوجود الشعب الفلسطيني».

الرئيس الفلسطيني محمود عباس

وأشار إلى أن «إسرائيل تضرب بعرض الحائط قرارات الشرعية الدولية ولا تلتزم بها، والمطلوب موقف وخطوة إلى الأمام من المجتمع الأممي باتجاه تطبيق قرارات الشرعية الدولية، تأكيداً على حق شعبنا في تقرير المصير وتحقيق الدولة المستقلة وعاصمتها القدس».

وشدد الشيخ على أن المطلوب هو إرادة أممية دولية تُجبر إسرائيل على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، ودون ذلك إسرائيل هي خارج القانون الدولي ولا تعترف بالشرعية الدولية.

من جانب أخر تحرر الاسير الفلسطيني ماهر يونس أمس الخميس من سجون الاحتلال بعد انهائه مدة محكومية استمرت 40 عاما متواصلة في سجن (اوهلي كيدار) في فلسطين.

ودعا يونس في تصريح صحفي الى الوحدة الوطنية وانهاء الانقسام مشددا على ان هذه رسالة جميع الاسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

واستقبل المئات من الفلسطينيين الأسير يونس وكان في مقدمتهم ابن عمه كريم الذي تحرر في الخامس من الشهر الجاري قائلا للصحفيين ان «حريته اكتملت اليوم بالإفراج عن رفيق دربه ماهر».

وكانت سلطات الاحتلال الاسرائيلي حذرت من إقامة اية مظاهر احتفالية او رفع علم فلسطين خلال استقبال ماهر.

وهنأ الرئيس الفلسطيني محمود عباس ماهر بالإفراج عنه من معتقلات الاحتلال مشيدا بصموده لمدة 40 عاما في المعتقلات.

وقال عباس في مكالمة هاتفية مع يونس ان «قضية الاسرى هي قضية الشعب الفلسطيني باسره وملف الاسرى سيبقى على راس اولوياتنا وسنبذل كل الجهود لإطلاق سراحهم من معتقلات الاحتلال».

يذكر ان يونس اعتقل في يناير عام 1983 على خلفية مقاومته للاحتلال الإسرائيلي وانتمائه لحركة (فتح) بعد مدة قصيره من اعتقال ابن عمه كريم الى جانب سامي يونس الذي أفرج عنه عام 2011 وكان اكبر الاسرى سجنا وتوفي بعد اربع سنوات من تحرره.

ومن جهته قال نادي الأسير الفلسطيني في بيان ان ماهر كان من بين 25 اسيرا فلسطينيا اعتقلوا قبل توقيع اتفاق (أوسلو) للسلام ورفضت سلطات الاحتلال الافراج عنهم في صفقات التبادل او الافراجات الأخرى التي كان اخرها عام 2014 .

إطلاق سراح المعارض رشيد نكاز «لأسباب إنسانية» بعد إعلانه الابتعاد عن الحياة السياسية

رئيس أركان الجيش الجزائري يزورِ فرنسا للمرة الأولى منذ 17 عاما

الجزائر- «وكالات»: أفاد مصدر عسكري لوكالة فرانس برس، أمس الأول الأربعاء، بأن رئيس أركان الجيش الجزائري السعيد شنقريحة سيزور باريس، «نهاية يناير «، حيث يلتقي نظيرهِ تبيري بوركار، استعداداً لزيارة الرئيس الجزائري، المقررة في مايو المقبل.

وتحمل هذه الزيارة دلالة رمزية، كونها غير مسبوقة منذ نحو 17 عاماً، إذ تعود آخر زيارة لرئيس أركان جزائري إلى فرنسا للراحل أحمد قايد صالح في مايو 2006.

التقى بوركار نظيره الجزائري يومي 25 و26 أغسطس 2022 خلال زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الجزائر. وقد ناقش حينها الجنرالان الوضع الأمني في منطقة الساحل وتعزيز التعاون بين الجيشين الجزائري والفرنسي.

وإضافة إلى الإعداد لزيارة الدولة التي سيجريها الرئيس الجزائري، من المنتظر أن يناقش رئيساً الأركان مرة أخرى الوضع في منطقة الساحل في نهاية يناير.

بالتوازي مع هذا الاجتماع، تزور الأمينة العامة لوزارة الخارجية آن ماري ديسكوت الجزائر في 25 يناير «بدعوة من نظيرها الجزائري عمار بلاني»، بحسب ما أفادت وزارة الخارجية الفرنسية وكالة فرانس برس أمس الأول الأربعاء.

وكان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون ونظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون حددا في اتصال هاتفي الأحد موعد زيارة الدولة في مايو .

رئيس أركان الجيش الجزائري السعيد شنقريحة

ويأمل ماكرون في مواصلة العمل على المصالحة بين البلدين.

وأعادت زيارة ماكرون إلى الجزائر في أغسطس العلاقات الثنائية إلى مسارها الطبيعي، بعد أزمة مرتبطة بتعليقات أدلى بها في أكتوبر 2021.

وأشاد الرئيس الجزائري في نهاية ديسمبر بـ«علاقة الثقة» الجديدة بين البلدين، بعد أربعة أشهر من زيارة ماكرون للجزائر، وأعلن عزمه على القيام بزيارة دولة لفرنسا عام 2023، في مقابلة مع صحيفة «لوفيغارو».

وكان الرئيسان قد أعادا إطلاق التعاون الثنائي في إعلان مشترك صدر في نهاية أغسطس يمهد خصوصا لتخفيف نظام التأشيرات للجزائريين، مقابل زيادة التعاون من الجزائر في مكافحة الهجرة غير القانونية.

من جهة أخرى أعلنت اللجنة الوطنية لتحرير معتقلي الرأي في الجزائر، أنه تم الأربعاء الإفراج عن المعارض ورجل الأعمال الجزائري رشيد نكاز الذي حكم عليه بالسجن خمس سنوات في يوليو 2022 لدعوته إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية لعام 2019، «لأسباب إنسانية».

وذكرت صحيفة «لو سوار دالجيري» اليومية الناطقة بالفرنسية أن رشيد نكاز البالغ 51 عاما أطلق سراحه بفضل عفو رئاسي.

وجاء الإفراج عن هذا المعارض بعد أسبوعين من إعلانه ابتعاده عن الحياة السياسية برسالة كتبها من زنزانته وسلمها لأقاربه.

وتضمنت الرسالة التي نشرت في 2 يناير على صفحته في فيس بوك، كتب أنه أرسل رسالة إلى الرئيس عبد المجيد تبون في 10 ديسمبر لإبلاغه «رسميا» بقراره.

وأشار إلى أنه يريد «أن يكرس نفسه لمعالجة مشكلاته الصحية وللكتابة ولعائلته (...) حصرا».

وكان نكاز الذي يقبع وراء القضبان منذ مايو 2021، قد سجن من ديسمبر 2019 إلى فبراير 2021 بعد إدانته بـ«التحريض على العنف عبر الشبكات الاجتماعية» حيث كان يتابعه عدد كبير من الأشخاص.

البرلمان الليبي يدعو لاستئناف المشاورات مع مجلس الدولة

طرابلس - «وكالات»: دعا مجلس النواب الليبي إلى استئناف المشاورات المتعلقة بالمسار الدستوري بين البرلمان والمجلس الأعلى للدولة لوضع إطار دستوري للانتخابات.

وقال رئيس لجنة المصالحة الوطنية بالبرلمان الهادي الصغير في بيان، إن رئيس البرلمان عقيلة صالح كلفه بدعوة أعضاء مجلسي النواب والدولة في لجنة المسار الدستوري للاجتماع لبلورة توافقات لقاء القاهرة الذي عقد هذا الشهر «بصيغة نهائية».

وأضاف البيان، أن الدعوة للاجتماع تأتي أيضا من أجل «إعداد تقرير شامل بنتائج أعمال اللجنة المشتركة للعرض على المجلسين لاعتمادهما»، وأن الهدف من استئناف المشاورات «وضع إطار دستوري ليكون حجر الأساس لإدارة مرحلة ما قبل الانتخابات الشاملة وتمهيدا لإجرائها في أقرب الآجال وأحسن الظروف».

وقبل يومين، قال رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح، إن تعديل الإعلان الدستوري ووضع قاعدة للانتخابات هو الحل لإخراج البلاد من أزمتها.

وانتقد صالح خلال افتتاحه جلسة البرلمان، الثلاثاء الماضي، موقف ودور المجلس الأعلى للدولة، وقال إنه «لا يحق له إصدار أي وثيقة أو إعلان دستوري لأن دوره استشاري فقط»، مشددا على أن البرلمان هو الجسم التشريعي الوحيد في البلاد، في خطوة من شأنها أن تثير الخلاف بين الطرفين حول مستقبل العملية السياسية، حيث يرفض مجلس الدولة إقرار البرلمان التعديل الدستوري بشكل أحادي.

وشهدت العلاقات بين البرلمان ومجلس الدولة، تقاربا في الفترة الأخيرة، بعد الاتفاق على وضع خارطة طريق واضحة للانتخابات البرلمانية والرئاسية، لكن صالح قال إنّه «تقارب لفظي دون أفعال».

وأشار صالح إلى نقطة الخلاف الرئيسية مع المجلس الأعلى للدولة بشأن قانون الانتخابات، وقال إنها تتمثل في النقطة الخاصة بترشح مزدوجي الجنسية لمنصب رئيس الدولة، داعيا إلى إفساح المجال للترشح أمام مزدوجي الجنسية، مشيرا إلى إمكانية إضافة مادة أنه في حال نجاح مزدوج الجنسية في الانتخابات يأتي بما يفيد تخليه عن الجنسية الأخرى.